شعوب متمكنة
أمم صـــامدة

يوماً من الصمود الاجتماعي والاقتصادي في ظل الأزمة السورية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - سورية

2014

الدمار في المنازل والممتلكات ، حمص © UNDP

الفهرس

الوضع الراهن 7

لمحة عن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014 11

منجزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014 14

التشغيل الطارئ لتحسين تقديم الخدمات وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية 14

الدعم الطارئ لاستعادة سبل العيش 17

الدعم الطارئ للفئات الهشة 21

النساء المعيلات 21

الأشخاص ذوي الإعاقة 22

مرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز 23

تطوير قدرات الجهات الوطنية والمحلية لتفعيل دورها في عملية التعافي المبكر والصمود في وجه الأزمات 24

التنسيق والمساعدة الفنية 25

آليات المتابعة والرصد 29

الدروس المستخلصة 31

قصص عن المستفيدين 33

حلب: أمل والد في إنقاذ حياه طفلته 33

السّلمية: الرغبة في العيش بكرامة 34

الحسكة: عودة الأمل 35

حمص: من اليأس إلى الطموح 36

غالية تعمل على تحضير الطعام ، الحسكة © UNDP

الدمار في المنازل والممتلكات ، حمص © UNDP

الوضع الراهن

دخلت الأزمة السورية المتفاقمة عامها الخامس وقد ألحقت أضراراً جسيمة في كل نواحي الحياة. أكثر من 12.2 مليون سوري[1] تضرروا من تبعاتها وعانوا من خسائر فادحة. كما أُجبرت العديد من العائلات على الفرار من أماكن إقامتها الأصلية بسبب العنف المستمر حاملةً معها النذر اليسير من الممتلكات. أدت الأزمة إلى نزوح 10.8 مليون سوري من بينهم 7.6 مليون[2] شخص نزحوا داخل القطر، مما أسفر عن أكبر موجة نزوح شهدها التاريخ والمزيد من البؤس للسوريين.

كما تسببت الأزمة بخسائر فادحة في الأرواح، ودمار في البنى التحتية، كالدمار الذي لحق بالمدينة الصناعية في حلب. وأثرت سلباً على مستوى تقديم الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ، وفقد الكثيرون سبل عيشهم كما في الأسواق التقليدية في حمص وحلب التي دُمرت بشكل كامل مما أدى إلى خسارة عدد كبير من المحلات والمرافق التجارية. علاوةً على ذلك، أدّت الأزمة إلى تدمير واسع النطاق للمنازل والممتلكات وتدهور في الوضع الأمني وسيادة القانون في المناطق المتضررة.

ولفهم أفضل للخسائر الاجتماعية والاقتصادية وعواقب الأزمة السورية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) بنشر تقارير دورية عن آثار الأزمة السورية، سلّط آخرها الضوء على ما يلي:

في نهاية عام 2014، تم تقدير إجمالي الخسائر الاقتصادية منذ بدء الأزمة بنحو 203 بليون دولار، وهو ما يقارب أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بالأسعار الثابتة.

تضررت القطاعات الاقتصادية في سورية بسبب الأزمة، وخاصة القطاع الصناعي حيث بلغت خسائره 310%، يليها قطاع النقل والاتصالات حيث بلغت خسائره 271%، ومن ثم القطاع المالي والعقارات والتي بلغت الخسائر فيهما 254%.

استمر مؤشر التنمية البشرية في سورية بالتراجع خلال عام 2014، حيث فقد 36.1%

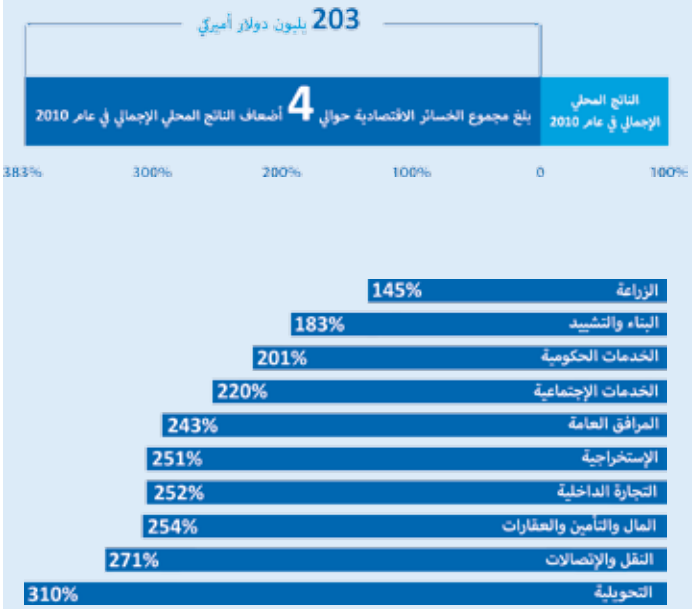

(1) تقرير حول الاحتياجات الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 2015.
(2) تقرير حول الاحتياجات الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 2015.

من قيمته مقارنة بعام 2010، و38.4% من قيمته في حال عدم وقوع الأزمة، مما سبب انخفاضاً في مؤشر التنمية البشرية لسورية بناء على "نتائج هذا المؤشر لعام 2010" من المرتبة 113 إلى المرتبة 173 من أصل 187 دولة.

كذلك تعاني سورية من ارتفاعٍ حادٍ في معدل البطالة الذي بلغ 54.3 في المائة من اليد العاملة، أي ما يعادل 3.39 مليون شخص، من بينهم 2.67 مليون شخص فقد عمله خلال الأزمة، الأمر الذي أثّر على معيشة ما يقارب 11.03 مليون شخص يعيلهم أولئك العمال المتعطلين عن العمل.

في نهاية عام 2014، يقدّر أن أربعة من كل خمسة سوريين يعانون من الفقر، وأكثر من نصف السكان يعيشون في فقر شديد غير قادرين على تأمين معظم احتياجاتهم الغذائية وغيرها من الحاجات الأساسية غير الغذائية. كما يعيش نحو 20 في المائة من السكان في فقر مدقع غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الدُنيا، وبشكل خاص أولئك المتواجدين في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة حيث يواجهون سوء التغذية والمجاعة.

استمرت أعداد النازحين بالتصاعد نتيجةً لنزوح ما يقارب نصف السكان من أماكن إقامتهم المعتادة بسبب أعمال العنف، حيث وصل عدد النازحين داخل البلاد إلى 6.8 مليون نازح، إضافة إلى 3.3 مليون نازح انتقلوا الى البلاد المجاورة.

يتعرض مستقبل سورية وهويتها الوطنية إلى التدمير بسبب ديناميات الصراع وتفكك الروابط الاجتماعية، مما يزيد من أهمية بذل الجهود لدعم عملية التماسك الاجتماعي.

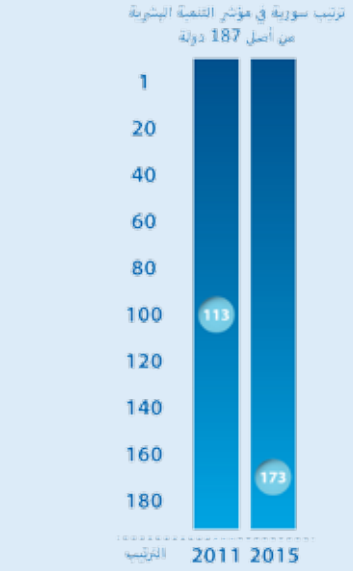

ترتيب سورية من حيث مؤشر التنمية البشرية

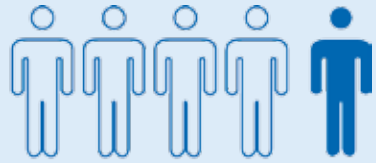

أربعة من كل خمسة
سوريين هم من الفقراء

6.8 مليون نازح داخل سوريا
و3.3 مليون نازح في البلاد المجاورة

منطقة الخالدية ، حمص © UNDP

عصام ، عامل في مشروع إزالة النفايات الصلبة ، حديقة الناعورة ، ادلب © UNDP

لمحة عن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014

استجابةً للاحتياجات المتنامية، وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية (SHARP)، ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز صمود السكان المتضررين داخل سورية بالحفاظ على سبل عيشهم وتوفير فرص لتوليد الدخل، وزيادة قدرتهم على التعامل مع الصدمات والآثار السلبية للأزمة.

بناءً عليه، بُوشر بتنفيذ برنامج التعافي ودعم الصمود وتحسين سبل العيش الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية (SHARP) لعام 2014 المتفق عليها بين الجمهورية العربية السورية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في سورية. إذ تم تنفيذ عدد من المشاريع بالتعاون مع الإدارات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأهلية والدينية الناشطة في المناطق المتضررة.

نظراً للوضع المعقّد والمتغير في المجتمعات المتضررة، لجأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النهج القائم على التخطيط والبرمجة على المستوى المناطقي (Area-Based)، معتمداً على فِرقه الميدانية في 10 محافظات. وقد أتاح هذا النهج تقييم الاحتياجات الفعلية، وسمح بمرونة وسرعة أكبر في الاستجابة للأوضاع المتغيرة. وتعتبر عملية تحديد المشاريع عملية ديناميكية قائمة على منهجية التخطيط المحلي الشامل ومبدأ التشاركية في المجتمعات المتضررة.

نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014 في زيادة عدد مشاريعه التي تسعى لتشجيع التعافي المبكر ودعم الصمود في 14 محافظة بحيث ينفذ البرنامج حالياً أكثر من 100 مشروع في المناطق المتضررة. نصف هذه المشاريع تقريباً تنفّذ بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين بما في ذلك الهيئات الأهلية والدينية، والمنظمات غير الحكومية. أما النصف الآخر فيجري تنفيذه بشكل مباشر من قبل البرنامج من خلال الفرق الميدانية.

تنوعت هذه المشاريع ما بين إعادة تأهيل البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية مثل إدارة النفايات الصلبة، ومشاريع إعادة إحياء الصناعات والمهن الصغيرة ومتناهية الصغر لاستعادة سبل العيش مثل حفظ الأغذية، وتصنيع الأحذية، وتصنيع البلوك الاسمنتي، ودعم ورش الخياطة، إضافة إلى إعادة إنشاء الأسواق وتحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع الإنتاج والشراء من السوق المحلية. كذلك تم توفير التدريب المهني من خلال أنشطة دعم رواد الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الهشة والتي تشمل النساء المعيلات والأشخاص ذوي الإعاقة وفئة الشباب.

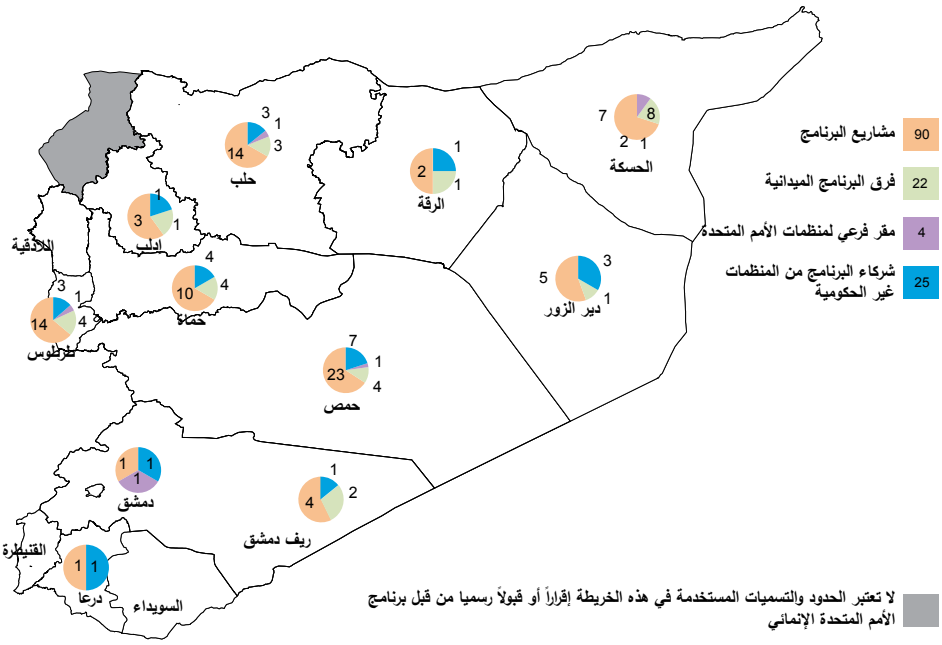

مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنفذة في سورية

استطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014 تحسين مستوى معيشة ما مجموعه 2,324,733 شخص متضرر من الأزمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في 14 محافظة. وتنوّعت المبادرات نوعاً وكمّاً بحسب مقدار الضرر اللاحق بالمنطقة وعدد وحجم احتياجات السكان فيها بما في ذلك النازحين وأفراد المجتمع المضيف.

كما استفاد بشكل مباشر ما مجموعه 404,541 شخص من السكان الأكثر تضرراً بما في ذلك أفراد أسرهم من خلق فرص عمل طارئة لتوليد الدخل وإحياء المهن الصغيرة والتدريب المهني واستبدال الأصول الإنتاجية المتضررة (كالمعدات والآلات والمواد)، فضلاً عن خدمات إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير العلاج والخدمات الطبية والإرشادية لمرضى السل والمصابين بمرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية. كذلك تم إيلاء اهتمام خاص للتمكين الاقتصادي للنساء المعيلات، كونهن من أكثر الفئات هشاشةً في أوقات الأزمات. وتجدر الإشارة الى تقرير الاحتياجات الإنسانية الذي أعدته الأمم المتحدة في سورية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 الذي أضاء على الزيادة الملحوظة في نسبة النساء المعيلات خلال الأزمة. وتواجه المرأة صعوبات أكبر في الحصول على المساعدات الغذائية وغير الغذائية، أو في إيجاد فرص العمل نظراً لصعوبة تنقّلها بسبب العوامل الاجتماعية والأمنية، ونقص المهارات والخبرات اللازمة لديها. وهذا ما يزيد من خطر اعتماد النساء لوسائل تكيّف سلبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن.

كما دعم البرنامج بشكل غير مباشر 1,920,192 شخص من بين السكان الأكثر تضرراً من الأزمة، حيث ساهم بتحسين ظروف معيشة 1,833,588 شخص عن طريق تحسين الأوضاع البيئية والصحية في المناطق المتضررة، وذلك بإزالة وترحيل 154,806 طن من النفايات ورش

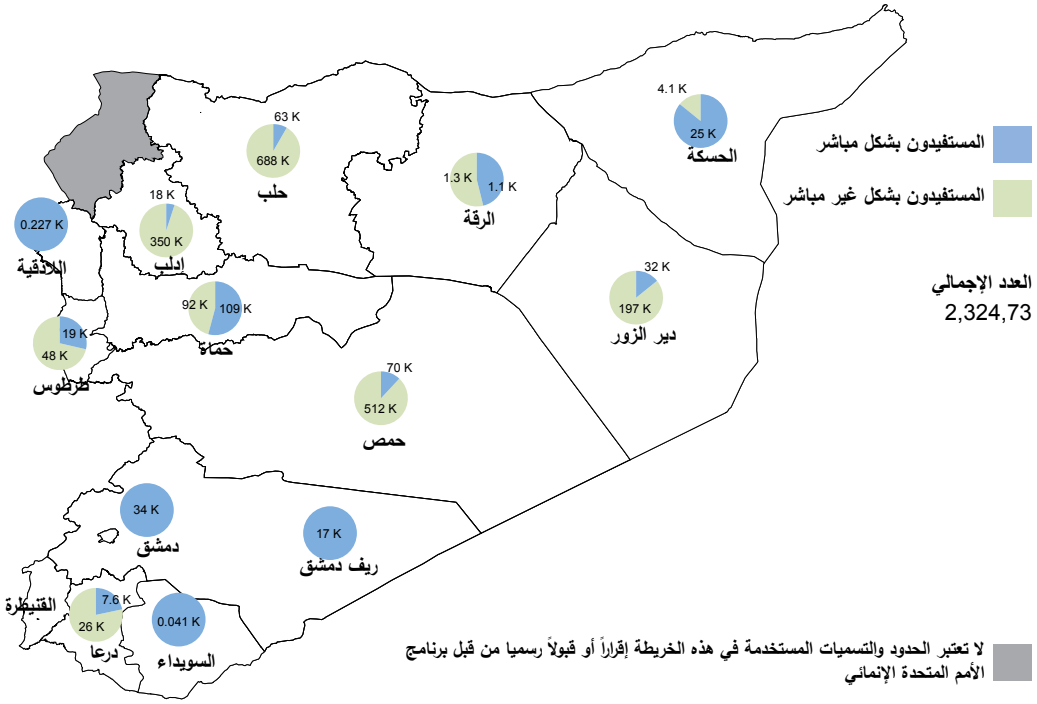

إجمالي عدد المستفيدين من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014

نساء يصنعن اللبنة التقليدية في سورية، حماة © UNDP

المبيدات للقضاء على القوارض والحشرات، وإعادة تأهيل البنى التحتية في أكثر من 250 حي ومركز إيواء في كل من حلب، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، وطرطوس.

من تداعيات الأزمة أيضاً أن 2.67 مليون شخص فقدوا عملهم نتيجة لإغلاق عشرات الآلاف من الورش والمؤسسات الصناعية والتجارية والمهن الصغيرة في جميع أنحاء البلاد، مما أثر سلباً على عائلاتهم التي يقارب عدد أفرادها المتضررين 11 مليون شخص[3]. ولهذا ركّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشاريعه على دعم المهن والإنتاج المحلي بهدف المساعدة في استعادة سبل العيش مما مكّن 50,370 شخصاً من الاستفادة بشكل غير مباشر من الحصول على السلع الأساسية والتمتع بالخدمات الرئيسة نتيجة لإحياء وإعادة تأهيل حوالي 1,200 مهنة محلية صغيرة ومتناهية الصغر، من بينها المشاريع المتعلقة بدعم النشاطات الزراعية في كل من حلب، والحسكة، والرقة، وحماة، وحمص، وإدلب، وريف دمشق، وطرطوس.

أولى البرنامج اهتماماً بالمساواة بين الجنسين في كافة نشاطاته، حيث استفادت 195,538 امرأة من فرص العمل الطارئة في مجال الخياطة وحفظ الغذاء، وجمع النفايات الصلبة، بالإضافة إلى التدريب المهني واستبدال الأصول الإنتاجية المتضررة في محافظات حلب، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، وريف دمشق وطرطوس.

(3) "هدر الإنسانية في سوية" – تقرير رصد للأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في سورية، المركز السوري لأبحاث السياسات، أيار /مايو 2014.

منجزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014

التشغيل الطارئ لتحسين تقديم الخدمات وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية في المناطق المتضررة

عامل يزيل النفايات الصلبة من منطقة المنطار، طرطوس © UNDP

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الشركاء المحليين بتوفير 14,400 فرصة عمل طارئة ساهمت ايضاً باستعادة الخدمات الأساسية في حلب، درعا، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، وطرطوس. حيث تم تأمين فرص للعمل في مجالات جمع النفايات الصلبة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وإصلاح الشاحنات والمعدات التابعة للبلديات، ومكافحة آفات الغابات ودعم النشاطات الزراعية. تمكّن البرنامج من خلال هذه المشاريع إزالة وترحيل 154,806 طن من النفايات الصلبة في أكثر من 250 حياً ومركز إيواء. مما أتاح لـ 1,833,588 من السكان بالتمتع بظروف صحية وبيئية أفضل في كل من محافظات حلب، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، وطرطوس.

تسببت الزيادة المستمرة في أعداد النازحين في مختلف المحافظات في زيادة العبء على الخدمات الاجتماعية، مما زاد الضغط على البلديات نتيجة الزيادة الهائلة في كميات النفايات الصلبة، الأمر الذي شكل خطراً على الصحة العامة وهدد بزيادة الإصابة بالأمراض. وكان هذا الأثر السلبي في أشده ضمن محافظات ريف دمشق، وحلب، وإدلب، التي استضافت أكثر من 40% من النازحين في سورية[4]. وبذلك ركزت 80% من المشاريع ضمن هذا المكون على إزالة وترحيل النفايات الصلبة، بالإضافة إلى مشروع تنظيف نهر العاصي في محافظة حماة. من المتوقع زيادة عدد المشاريع الهادفة لإعادة تأهيل البنى التحتية في عام 2015.

14,400

فرصة عمل طارئة تم توفيرها عبر مشاريع "المال مقابل العمل"

(4) نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)، 2015.

نهر العاصي

يجري ضمن مدينة حماة ويروي 300 هكتار من الأراضي الزراعية في معظمها. كان من الضروري إنقاذ نهر العاصي نظراً لكونه يمثل المصدر البديل للحصول على المياه بعد الدمار الذي لحق بشبكات المياه نتيجة العنف الدائر.

تنظيف نهر العاصي، حماة © UNDP

وضمن هذا الإطار وزّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 9,544 لتر من المبيدات الحشرية في المحافظات الأكثر تضرراً، حيث تم رش 4,200 لتر في حلب، و4,033 لتر في دير الزور، و1,311 ليتر في درعا، وحماة، وإدلب. كذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوعية حول أهمية البيئة والصحة العامة في إطار مشاريع التوظيف الطارئ لإزالة النفايات الصلبة وذلك لضمان شمولية العمل، حيث تم عقد 174 جلسة توعية عن النظافة الشخصية والصحة العامة لرفع الوعي بين السكان وخاصة الأطفال، حول أهمية المحافظة على نظافة البيئة للحد من انتشار الأوبئة والأمراض. وقد تم عقد هذه الجلسات في كل من درعا، ودير الزور، وحماة، وطرطوس واستفاد منها 4,735 شخص بشكل مباشر.

تكاملت هذه المبادرات مع الأنشطة المنفذة من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال ممارسات النظافة السليمة. حيث تتواصل فرق البرنامج الميدانية بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» والشركاء الآخرين الفاعلين على الصعيد المحلي لضمان التكاملية في مجال تعزيز الصحة العامة.

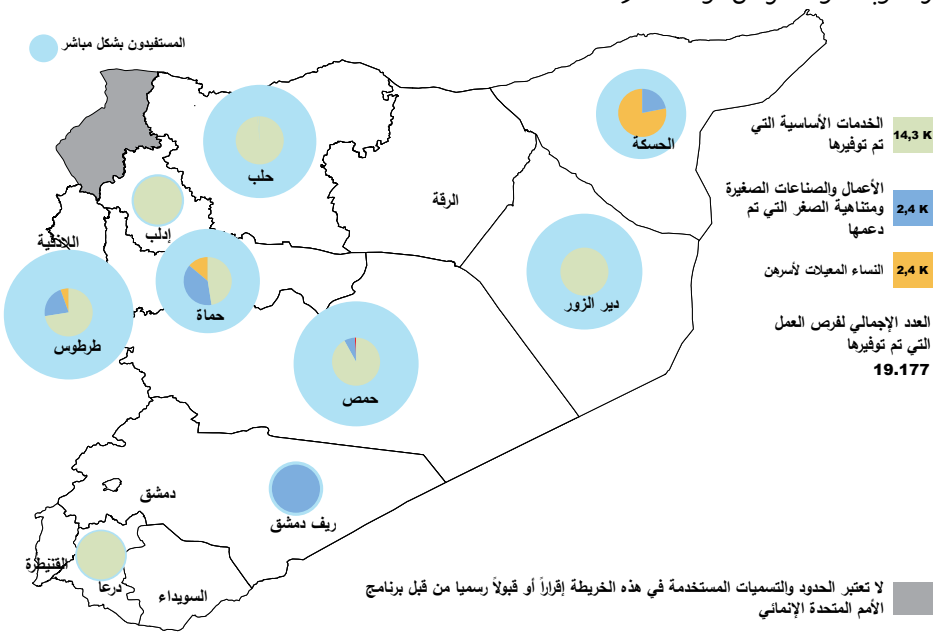

فرص العمل الطارئة التي تم توفيرها ضمن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014

جلسات التوعية عن النظافة لأطفال طرطوس © UNDP

كما تضمّن الدعم المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير فرص عمل لإصلاح وصيانة المركبات والمعدات الخاصة بمجلس مدينة طرطوس، و تزويد العمال بالأدوات اللازمة. ساهم هذا المشروع المبتكر في تحسين كفاءة الخدمات المقدمة من قبل البلدية لجمع وإزالة النفايات الصلبة في المحافظة التي تستضيف 452,000 نازح، إضافة إلى إنقاذ المركبات والمعدات التي كانت خارج الخدمة بسبب تعطلها وصعوبة استيراد قطع الغيار اللازمة نظراً للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا من قبل بعض البلدان. وبهذا ساهم المشروع في استعادة الخدمات البلدية ضمن ثمانية أحياء مكتظة بالسكان والوافدين في طرطوس، مما أدى إلى استخدام الموارد والمرافق المتاحة بشكل أفضل.

وفي إطار خطة البرنامج للاستجابة وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية والاجتماعية، قام البرنامج وبالتعاون الوثيق مع إحدى الجمعيات غير الحكومية ومنظمة الصحة العالمية بإعادة تأهيل مركز صحي في درعا، مما أمّن خدمات الصحة الإنجابية لحوالي 29,400 امرأة، وخدمات العيادات الخارجية لنحو 117,000 نسمة. وقد استفاد في إطار هذا المشروع 385 عامل وأفراد أسرته بشكل مباشر من خلال توفير 77 فرصة عمل. بالإضافة أنهيت الدراسات الفنية لإعادة تأهيل مركز صحي في منطقة السفيرة في محافظة حلب والذي سوف يخدم 137,000 نسمة من السكان، ويوفّر حوالي 338 فرصة عمل، على أن تستكمل نشاطات هذا المشروع في عام 2015.

تعتبر التغذية الكهربائية ضرورة أساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية في المناطق المتضررة. كما تعتبر عنصراً أساسياً في مرحلة التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع عودة النازحين لقراهم وبلداتهم. لذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمباشرة في تنفيذ مشروع لإعادة تأهيل محطة جندر لتوليد الكهرباء في حمص من خلال تأمين قطع الغيار الطارئة للمحطة وتوفير المعدات الأخرى اللازمة. وتكمن اهمية هذا المشروع بمساهمته في تحسين القدرة الإنتاجية لمحطة توليد الكهرباء في جندر والتي تغطي حالياً أكثر من 15% من إمدادات الطاقة في سورية.

إصلاح مركبات البلدية لجمع وترحيل النفايات الصلبة، طرطوس © UNDP

الدعم الطارئ لاستعادة سبل العيش

أسفرت الأزمة عن دمار شديد في البنى التحتية المادية في المحافظات مثل الطرق والمباني السكنية، حيث قُدر عدد المنازل المتضررة بحوالي 2,000,000 منزل، من بينهم 680,000 منزل لحق بهم دمارٌ كامل. كما تدمرت أو تعطلت المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية وتضررت شبكات التوريد والتوزيع. وقد أعاقت الأعمال العسكرية وانعدام الأمن سبل الحصول على دخل أو فرص جديدة للعمل. وزاد هبوط القيمة الحقيقية للعملة المحلية والتضخم من الانخفاض الحاد بالقدرة الشرائية نتج عنه، إضافة لما سبق، صعوبة توفير الاحتياجات والسلع الأساسية كالمواد الغذائية، والأدوية، والمواد غير الغذائية الأساسية مما أدى إلى اعتماد المتضررين وسائل سلبية للتكيف، وزيادة سريعة في أعداد المعوزين للمساعدات الإنسانية. ففي نهاية عام 2014، أصبح أربعة من كل خمسة مواطنين فقراء (تقرير المركز السوري لأبحاث السياسات، 2015)[5].

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام 2014 بدعم استعادة سبل العيش والمحافظة عليها كاستجابةً لتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على إحياء المهن والأعمال والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر. فركّز على استبدال الأصول الإنتاجية المتضررة، ودعم إحياء الأسواق، وتقديم المنح الصغيرة لاستعادة القدرة الإنتاجية، وتحفيز الاقتصاد المحلي عن طريق الشراء من السوق المحلية. وقد تم إحياء وإعادة تأهيل 1,200 مهنة محلية صغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأعمال الزراعية، وذلك في كل من حلب، والحسكة، والرقة، وحماة، وحمص، وإدلب، وريف دمشق وطرطوس.

عامل يتعلم مهارات جديدة في ورشة المنيوم، حماة © UNDP

قام البرنامج بتوفير 55 فرصة عمل في ورشات محلية مختلفة في منطقة مصياف (حماه)، حيث استفاد أصحاب الورش من اليد العاملة "المجانية" لدعم أعباء عملهم اليومية، بينما حصل العمال على موردٍ للدخل من خلال الأجور التي دفعها البرنامج بالإضافة إلى فرصةٍ لتعلم حرفة جديدة. استفاد من هذا المشروع 426 شخص مع أفراد أسرهم.

(5) تقرير المركز السوري لأبحاث السياسات، عن أثر الأزمة في سورية 2014، آذار/مارس 2015 .

«قـدم لنـا مـشروع تربيـة النحـل دعمـاً ماليـاً كبـيراً وخاصـة في ظـل الظـروف القاسـية الـتي نمـر بهـا»

حسين الخليل، نازح من الحسكة.

تربية النحل ، طرطوس © UNDP

استفاد 2,135 شخص وأسرهم من إعادة إحياء 387 مهنة صغيرة إلى متناهية الصغر في كل من حلب، والحسكة، وحماة، وحمص، وإدلب، وريف دمشق، وطرطوس. تم تحديد هذه المهن من قبل المجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة لتلبية حاجاتها الضرورية. ويعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذه لمشاريع التعافي المبكر على المعرفة والموارد المتاحة محلياً للحفاظ على التراث والطاقات المحلية وإعادة إحياء الحرف والصناعات التقليدية، مثل صناعة الخبز التقليدي والمعجنات في حمص، وإنتاج الدواجن في السلمية، وأعمال السباكة والدهان والنجارة والحدادة في حمص.

وتنوعت الطرق التي تم بها دعم هذه المهن بين التزويد المباشر بمعدات ومواد لازمة للتشغيل إلى توفير فرص عمل طارئة كما في مشاريع حفظ الأغذية في حماة وريف دمشق والحسكة، ومشروع الدواجن والورش الصغيرة في حماة، وتربية النحل وزراعة الفطر في طرطوس وحمص،

امرأة تقوم بشوي الباذنجان لحفظه لفترة أطول، مشروع بيت المونة، حماة © UNDP

تصنيع حاويات القمامة محلياً، حماة © UNDP

وزراعة البيوت البلاستيكية في بانياس، وتوزيع المواشي في الرقة، وسوق الحرف في طرطوس وحمص.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بدعم إحياء ثمانية مهن صناعية في حمص تتضمن إنشاء ورشة لإنتاج مكعبات الثلج لحفظ المواد الغذائية في ظل الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي، تأسيس ورش لتصنيع البلوك الإسمنتي، والنجارة، والحدادة، وأعمال الألمنيوم، والتمديدات الكهربائية، وذلك لتسريع إصلاح ما تضرر من المنازل ومراكز الإيواء ودعم المهن التي تساعد على إعادة البناء. ومن أجل زيادة الإنتاج وتحسين سبل العيش والسلامة الغذائية، قام البرنامج بدعم مشاريع للزراعة على أسطح المنازل، وإعادة تأهيل الأسواق المحلية والمخابز. كما دعم منشآت صغيرة لتنظيف وكيّ الملابس إضافة إلى ورش خياطة، مما ساهم في توفير الملابس التي أعيد توزيعها على النازحين الجدد، إلى جانب مساعدات إنسانية أخرى.

ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خلق عدد من المشاريع المبتكرة لاستعادة سبل العيش وتوليد الدخل من بينها مشروع غسيل الزجاج في طرطوس حيث تم توزيع أدوات ومستلزمات التنظيف على مجموعة من الشباب الذين لا يملكون خبرات سابقة ويواجهون صعوبة في الحصول على عمل خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة، مما ممكنهم من توليد الدخل من خلال تقديم خدمات التنظيف للسيارات وواجهات المحلات. وقد نجح المشروع بتوفير 150 فرصة عمل، استفاد منها 750 مستفيد وأسرهم.

من بين المشاريع المبتكرة أيضاً مشروع «بيت المونة» لحفظ المواد الغذائية في حماة، والذي قام بتوفير 106 فرصة عمل للفئات الهشة في المجتمع والتي تتضمن النساء المعيلات والأشخاص ذوي الإعاقة. ركز هذا المشروع بشكل خاص على توفير فرص عمل طارئة واستبدال الأصول الإنتاجية المتضررة، حيث قامت مجموعة من النساء باستخدام خبرتهن التقليدية في حفظ الغذاء ومن ثم نقل تلك الخبرة لعدد أكبر من النساء العاملات معهن. تم بيع الطعام المُنتج عبر هذا المشروع في السوق المحلية بأسعار معقولة، وسمح الدخل المتولد من هذا المشروع ضمان استمراريته بعد انتهاء دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له. واستفاد في نهاية المطاف 530 عامل وأسرهم.

اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجاً توجيهياً هو التصنيع والشراء من السوق المحلية وقد شجع البرنامج تصنيع حاويات النفايات الصلبة كجزء من جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والاعتماد على الإنتاج والشراء من السوق المحلية. حيث قام البرنامج بشراء 2,862 حاوية مصنعة محلياً من سبع ورش حدادة محلية في كل من طرطوس وحلب ودير الزور، مما ساهم في الحفاظ على مهنة 216 عامل. أما في محافظة طرطوس، فقد لجأت الورش المحلية إلى اعتماد حلول مبتكرة في تصنيع هذه الحاويات نظراً لارتفاع تكاليف المواد المعدنية وعدم توفرها في السوق المحلية، حيث قامت باستخدام براميل الديزل الفارغة والتي تعتبر زهيدة الثمن وخفيفة الوزن ومتوفرة بكثرة، وتم تحويلها إلى حاويات قمامة مناسبة للأحياء الصغيرة حيث يتم جمع القمامة فيها يدوياً.

محمد يقوم بزراعة نبات العصفر والبامية، حمص © UNDP

كذلك قام البرنامج بالمساهمة في توزيع المواد غير الغذائية المصنّعة محلياً للنازحين في المناطق المتضررة، مثل اللحف والملابس والأحذية، مما ساهم في الحفاظ على الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة لهم إضافةً إلى إنعاش السوق المحلية حيث قام البرنامج بشراء المواد غير الغذائية من 17 تاجر ومصنّع محلي، وتوزيع 356,321 قطعة إلى المتضررين في حلب، والحسكة، والسويداء ودمشق، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، وريف دمشق، وطرطوس.

تعتبر الزراعة وسيلة أساسية لكسب العيش في سورية وقد تأثر القطاع الزراعي تأثراً كبيراً بسبب الأزمة وخاصة في المناطق الريفية حيث تلعب الزراعة دوراً هاماً في ضمان الأمن الغذائي، إضافة إلى توفير فرص عمل لعدد كبير من العمال. ومن أجل تعزيز صمود السوريين الذين يعيشون في المناطق الريفية المتضررة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم 799 أسرة ريفية من خلال توفير المواشي والبذور والأسمدة، بالإضافة إلى صيانة أدوات الري في الرقة وحماة وطرطوس. استفاد من هذا الدعم 2,455 شخصاً بشكل مباشر، من بينهم 19 شخصاً من ذوي الإعاقة و742 امرأة معيلة لأسرتها.

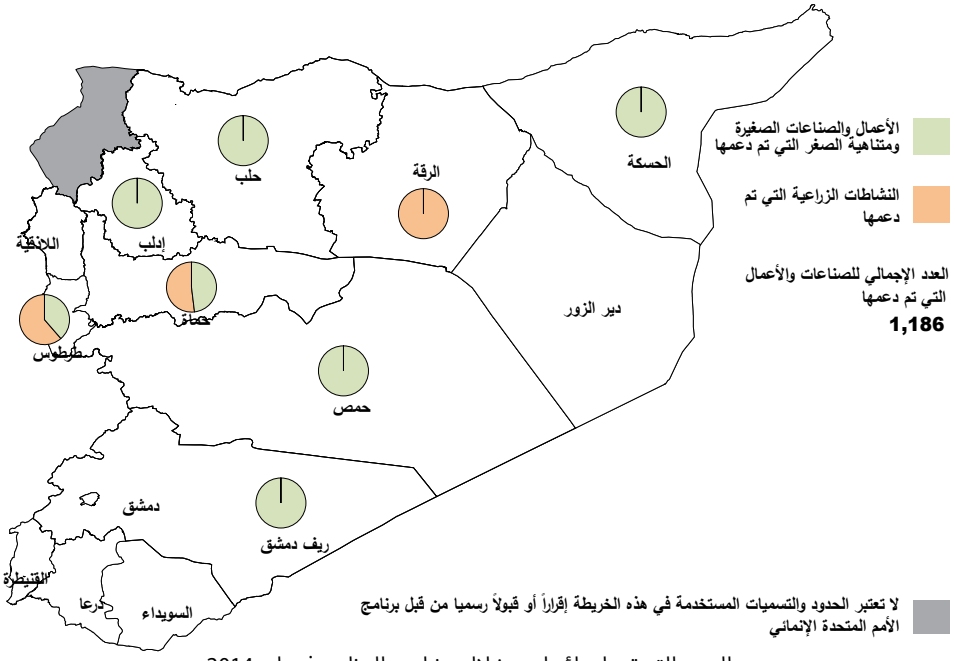

المهن التي تم إحياؤها من خلال مشاريع البرنامج في عام 2014

الدعم الطارئ للفئات الهشة

النساء المعيلات

تُعدّ الفئات الهشة، والتي تتضمن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من الفئات المجتمعية الأكثر تأثراً بالأزمة، ولذا فهي من أولى الفئات المستهدفة ببرامج استعادة سبل العيش وتعزيز الصمود التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن استمرار الأزمة مع ما يلازمها من نزوح وتغيرات طرأت على التركيبة السكانية قد أدت إلى زيادة عدد الأسر التي تعيلها النساء اللواتي لا يملكن في الغالب الوسائل والمهارات اللازمة لتلبية احتياجاتهن واحتياجات أطفالهن. إن ظاهرة "تأنيث الفقر" تفرض عبئاً لا تحمد عقباه، ليس فقط على النساء بل أيضا على الأسر والمجتمع ككل. لذلك صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من المبادرات المخصصة للنساء المعيلات لخلق فرص عمل لهن، وتوفير التدريب المهني، وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لدعم الأنشطة الإنتاجية.

تضمّن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام 2014، إنشاء تسع ورشات للخياطة في كل من محافظة الحسكة ودمشق وديرالزور وحماة وحمص وطرطوس. نجحت هذه الورشات في توفير فرص عمل للنساء فضلاً عن إنتاج ملابس للبيع في الأسواق المحلية، مع الاحتفاظ بجزء وتوزيعه كنوع من المساعدات الإنسانية للنازحين الجدد في حمص وحلب والحسكة، مما وفر الدفء لما يقارب 5,000 نازحاً خلال فصل الشتاء القارس. وتبرز أهمية التوجه لتفعيل الإنتاج المحلي في التخفيف من صعوبة نقل البضائع وتنقل الأشخاص بين المحافظات، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيف تكاليف التنقل والحد من احتمال فقدان البضائع أثناء نقلها، ودعم الاقتصاد المحلي من خلال توظيف العمال المحليين والاعتماد على الموارد المحلية.

كذلك بدأ البرنامج بتنفيذ مشروع في الحسكة لتحسين سبل العيش الريفيّة وتعزيز إمكانية الحصول على الغذاء من خلال خلق فرص عمل للنساء في مجال تربية المواشي، على أن يواصل العمل خلال عام 2015.

ساهمت المشاريع المذكورة أعلاه بتوفير 621 فرصة عمل للنساء المعيلات، مما انعكس إيجابياً على حياة 3,115 فرد من أفراد أسرهن وذلك بفضل الدخل الذي جنينه، والذي استعمل لشراء المواد الغذائية والوقود للتدفئة.

ورشة خياطة، الحسكة © UNDP

"لأول مرة في حياتي أشعر بأني إنسانة ولم أعد أشكل عبئاً على عائلتي. علاقاتي بزميلاتي ممتازة، كما أنني أستطيع شراء احتياجات أطفالي"

عبير، الحسكة.

الأشخاص ذوي الإعاقة

في سياق دعم الفئات الهشة، أولى البرنامج اهتماما خاصاً للأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الذين غالباً ما يتعرضون لمزيد من التهميش خلال الأزمات حيث تم التركيز على تمكينهم ليصبحوا أفراداً مستقلين ومنتجين في المجتمع.

قام البرنامج بتطوير خطة متكاملة لإعادة تأهيل هذه الفئة من خلال توفير المساعِدات الحركية والطبية، مثل الأطراف الاصطناعية والعكازات والكراسي المتحركة والوسائد والفرشات الطبية، وغيرها. وتتضمن هذه الخطة أيضاً تقديم جلسات العلاج الفيزيائي والتدريب المهني وتوزيع الأدوات والعدة اللازمة للانخراط في نشاطات مدرّة للدخل، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي.

بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2014 وفقاً للخطة المذكورة أعلاه بتنفيذ عدة مشاريع نجح من خلالها بخلق فرص عمل لـ 1,908 شخصاً من ذوي الإعاقة في مشاريع إزالة النفايات الصلبة وحفظ الأغذية وورشات الخياطة في كل من حلب والحسكة والرقة ودرعا ودير الزور وحماة وحمص وريف دمشق وطرطوس.

كما وزّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1,000 كرسي متحرك بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية وجمعيات خيرية في 10 محافظات هي: حماه ودير الزور وحمص واللاذقية وطرطوس ودمشق وريف دمشق وحلب والسويداء ودرعا.

شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة يقوم برش المبيدات الحشرية، دير الزور © UNDP

يوسف أحد المستفيدين من مشروع رش المبيدات، تم تزويده بكرسي متحرك خاص نظراً لإعاقته ليتمكن من العمل مع زملائه.

مرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

أثرت الأزمة بشكل كبير على النظام الصحي في سورية. ففي الأحوال العادية، كانت الأمراض غير السارية هي السبب التقليدي للأمراض والوفيات في البلاد. إلا أنه في زمن الأزمات تتفشى الكثير من الأمراض السارية التي يمكن الوقاية منها وعلاجها مثل الإسهال والإصابات الطفيلية والحصبة. إلا أن هذه الأمراض قد تصبح قاتلة إذا اقترنت مع سوء التغذية. كذلك يشكل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد C، والسل معضلات كبيرة خاصةً عندما يتدنى مستوى تقديم الخدمات الطبية من حيث سلامة نقل الدم والحقن والعلاج في مراكز خدمات الرعاية الصحي وتزايد حالات الاغتصاب والعنف القائم على نوع الجنس كنتيجة لانهيار النسيج الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع.

واستجابة لهذا الوضع، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوسيع خدماته للمرضى المصابين بالأمراض السارية والمعدية فدعم أنشطة مراقبة مرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال المشاركة الفعالة مع الشركاء المحليين في سبعة من أصل تسعة محافظات، وهي حلب والحسكة والرقة ودمشق وحماه واللاذقية وطرطوس. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأدوية إلى 152 مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، و3,525 مريضاً من مرضى السل، مما ساهم بضبط معدل الإصابة بنسبة 18 لكل 100,000 شخص على الرغم من الوضع الصعب الذي تعيشه البلاد، وصعوبة تقصي الإصابات الجديدة والوصول إلى الأدوية. إلا أن سوء التغذية والظروف المعيشة المتدنية التي يعيشها النازحون قد فاقم من خطر الإصابة بمرض السل، وانعكس هذا في تغيير نسبة نجاح العلاج والتي انخفضت من 90% إلى 84%، بالإضافة إلى زيادة معدل الوفيات من 1.4 لكل 100,000 إلى 2.1 لكل 100,000.

إضافةً الى ما سبق، ومن أجل الحد من انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الدم، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كواشف لفحص الدم إلى 25 فرع من فروع بنك الدم في سورية. ويتم استخدام هذه الكواشف لضمان سلامة نقل الدم والحد من انتشار الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والأوبئة مثل التهاب الكبد B و C.

مركز مكافحة الإيدز في طرطوس © UNDP

تطوير قدرات الجهات الوطنية والمحلية لتفعيل دورها في عملية التعافي المبكر والصمود في وجه الأزمات

وفقاً لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية القدرات، تم العمل مع الجهات والمنظمات المحلية الفاعلة لتمكينها من التعامل مع تداعيات الأزمة القائمة وتلبية الإحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المتضررة. حيث تم خلال العام 2014 تقييم قدرات المنظمات غير الحكومية / الجمعيات الأهلية لتحديد نقاط القوة والثغرات في قدراتها الوظيفية الأساسية ليتم تصميم برنامجاً شاملاً لتطوير قدراتها. وبناء عليه، تم تقييم 70 منظمة غير حكومية في جميع المحافظات.

كذلك قام البرنامج بإطلاق برنامج تدريب يهدف إلى تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية وصقل مهاراتها ومعرفتها في مجالي العمل الإنساني والتعافي المبكر، كما بدأ بعملية اعداد مناهج تدريب موحدة حول إدارة المنظمات غير الحكومية وإدارة المشاريع، والتعافي المبكر ودعم سبل العيش في المجتمعات المتضررة من الأزمة. وسوف يتم وضع اللمسات الأخيرة عليها بالتشاور الوثيق مع مجموعة عمل قطاع التعافي المبكر وتحسين سبل العيش، وغيرها من الشركاء المحليين.ص

شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من 100 منظمة غير حكومية ودينية ولجان محلية في المحافظات الأربعة عشرة.

مجموعة عمل حول تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية، حمص © UNDP

التنسيق والمساعدة الفنية

يقوم البرنامج بتنسيق مجموعة العمل الخاصة بقطاع التعافي المبكر واستعادة سبل العيش التي يشارك فيها 14 جهة من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والجمعيات غير الحكومية. وتعنى مجموعة العمل بتحديد أطر العمل والأولويات والخطط لاستجابةٍ أكثر كفاءة، كما ترصد التدخلات والنتائج المحققة في هذا المجال.

وقد واصل البرنامج في عام 2014 جهوده في التنسيق وتقديم الدعم الفني في مجال التعافي المبكر واستعادة سبل العيش، مما أتاح المجال لمشاركة أكبر مع الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين. واستناداً إلى المبادئ التوجيهية للجنة المشتركة الدائمة[6] المتعلقة بآليات التنسيق للتعافي المبكر وتحسين سبل العيش، أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زمام المبادرة في صياغة الفصول ذات الصلة في خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، حيث تم وضع خطط الاستجابة الطارئة بما فيها الخطط المحلية كخطط حمص وحلب، بالإضافة إلى إدارة البيانات المتعلقة بالتعافي المبكر واستعادة سبل العيش وتحديث المنشورات ومواد التوعية ذات الصلة التي نشرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعقد شراكة مع حوالي 100 منظمة غير حكومية، ودينية، وغيرها من منظمات المجتمع المحلي في المحافظات الأربعة عشرة، سواء من خلال توفير المنح (المالية أو العينية) بشكل مباشر، أو من خلال التعاون الميداني لضمان التكامل في الإجراءات المتخذة.

بالإضافة إلى ما سبق، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجيةً خاصةً لتقييم الأضرار التي لحقت بسبل العيش وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاستجابة مبنية على الأدلة والاحتياجات الفعلية. كما وضع الخطوط المرجعية واستراتيجية شاملة لتنفيذها في المحافظات المتضررة لدعم إيجاد حلول مستدامة تهدف الى حماية السكان المتضررين وخاصةً الفئات الأكثر هشاشةً. ويتم التحضير لورشة عمل لعرض ومناقشة هذه المنهجية مع المعنيين في أوائل عام 2015. قام البرنامج أيضاً بجمع ملفات تحليلية للخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسبع محافظات بهدف تحديد الاحتياجات الملحة، والفرص المتاحة لعملية التعافي المبكر واستعادة سبل العيش، إضافةً الى تحديد الشركاء والموارد الرئيسة المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها. وتشكل تلك الملفات العمود الفقري للخطط التي يضعها البرنامج على

ممثلين عن نقابة المهندسين، وجامعة دمشق والطاقم الفني لوزارة الإدارة المحلية في المحافظات أثناء حضورهم ورشة عمل حول إدارة الأنقاض، دمشق © UNDP

(6) اللجنة المشتركة الدائمة هي لجنة للتنسيق، ووضع السياسات، واتخاذ القرارات تجمع وكالات الأمم المتحدة الرئيسة، والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل في المجال الإنساني. تم تأسيسها في حزيران/يونيو 1992 كاستجابة لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 46/182 حول ضرورة تعزيز المساعدة الإنسانية. وأكد القرار رقم 48/57 على أهمية دورها كآلية أساسية في التنسيق ما بين الوكالات والمنظمات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية.

المستوى المناطقي، كما تشكّل أداة توجيهية للتخطيط السليم وتخصيص الموارد المالية. كذلك تم تأسيس قاعدة بيانات تفاعلية في عام 2014 لجمع المعطيات حول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وستسمح بتعزيز آليات التنسيق وإرساء أسس واضحة لاتخاذ القرارات السليمة التي تنسجم مع المبادئ والمعايير والقوانين العالمية للاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر.

ولفهم أوسع للأزمة، تابع البرنامج نشر تقارير دورية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بالتعاون مع المركز السوري لبحوث السياسات. وترصد هذه التقارير عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد عكس أحدث تقرير صادر بعنوان "هدر الإنسانية" تأثير الأزمة في عام 2013. ويتم الآن وضع اللمسات الأخيرة على تقرير عام 2014 الذي سيُنشر في أوائل عام 2015.

عُقدت ورشتي عمل حول إدارة الأنقاض.

إضافةً لما سبق، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع منهجية لتقييم سريع وشامل لأثر الأنقاض على عملية التعافي الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتضررة. كما وضع استراتيجية لإدارة الأنقاض تتضمن رفع الأنقاض وفرزها وإعادة تدويرها. وقد تم عقد ورشتي عمل بهذا الخصوص، واحدة لفريق البرنامج الميداني من مختلف المحافظات، والثانية لممثلين عن نقابة المهندسين، وجامعة دمشق والطاقم الفني لوزارة الإدارة المحلية في المحافظات.

فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء حضوره ورشة عمل حول إدارة الأنقاض والنفايات الصلبة، بيروت © UNDP

فاطمة تعتني بمحصول البندورة في المنزل البلاستيكي، طرطوس © UNDP

امرأة تصنع الخبز التقليدي، الحسكة © UNDP

آليات المتابعة والرصد

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق ثلاث آليات رئيسة للمتابعة الميدانية وذلك بهدف ضمان الشفافية الكاملة في كل ما يتعلّق بالأنشطة التي يتم تنفيذها. ويتحكم الوضع في المنطقة المستفيدة وطبيعة النشاطات في اختيار آلية / آليات المتابعة والرصد. وتسهم هذه المعلومات التي يتم جمعها حول كيفية التنفيذ والاستجابة للأولويات المحلية بتحسين الأداء وإشراك المستفيدين والشركاء المحليين من خلال الوصول للمعلومات والتماس الآراء وردود الفعل وجمع الاقتراحات. أما الآليات فهي:

المتابعة القائمة على إشراك المجتمع المحلي

وتقوم على إنشاء لجان محلية لمتابعة ورصد تنفيذ المشاريع وتقدم سير التنفيذ، ويعتبر دورها مكملاً للدور الرقابي الذي تقوم به الفرق الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يلعب المتطوعون من المجتمعات المحلية دوراً رئيساً في توفير الملاحظات وردود الفعل حول الأنشطة وخاصة من حيث النتائج وعوامل النجاح أو الفشل.

أديب منسق لنشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أحد العاملين في مشروع إزالة النفايات الصلبة، إدلب © UNDP

الزيارات الدورية والتقارير الميدانية

يقوم موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارات ميدانية دورية لمواقع المشاريع لمتابعة تقدم سير العمل والتحقق من النتائج الواردة في التقارير. ويتم جمع القصص والصور عن المستفيدين، ويجري استخدامها كجزء من عملية الرصد الذي تقوم به الفرق الفنية في دمشق بالإضافة إلى الرصد الميداني.

المتابعة عن طريق طرف ثالث

تتم عملية المتابعة من قبل طرف ثالث من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة غير المعنية مباشرةً بتنفيذ المشروع. وتتم مقارنة المعلومات مع بيانات المتابعة التي يجمعها الشركاء واللجان المحلية والتقارير الميدانية المنتظمة. وتقوم مجموعة العمل في قطاع التعافي المبكر وتحسين سبل العيش بتسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، سواءً على الصعيد الوطني أو الميداني، مما يساهم بتجنب تكرار نفس الأنشطة في نفس المناطق ويشجّع على التكامل.

أخيراً قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير قاعدة بيانات إلكترونية لتوثيق وتتبع كافة المشاريع والمعلومات التي تجمعها الفرق الميدانية والشركاء المحليين.

زيارة ميدانية، طرطوس © UNDP

مروة، عاملة في مشروع حماية أشجار الصنوبر، السلمية © UNDP

الدروس المستخلصة

اكتسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى السنوات الأربع الماضية خبرةً قيّمةً في مجال تطوير وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى تعزيز صمود السكان المتضررين وزيادة قدرتهم على التعامل مع نتائج الأزمة ومواجهة التحديات المتزايدة. واستخلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العديد من الدروس استفاد منها لتحسين الأداء.

في ظل تدهور الوضع الأمني وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتأزمة، برزت أهمية دور الشركاء المحليين (المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية، واللجان والإدارات المحلية). ويعتبر العمل مع الشريك المحلي وتطوير قدراته وتفعيل دوره من العوامل الأساسية لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة. وقد ساهم الشركاء بتفعيل مبدأ " تجنب إلحاق الضرر أولاً أو لا ضرر ولا ضرار " من خلال مشاركتهم بعملية التخطيط التي سمحت بمراعاة طبيعة الأزمة وجمع المتضررين حول قضايا تعود بالفائدة عليهم وتعزّز شعورهم بالانتماء.

ولضمان الطاقة الاستيعابية والأداء الأمثل للمنظمات غير الحكومية المحلية، كان من الضروري تنمية قدراتهم كجزء لا يتجزأ من خطة الاستجابة. ساهمت هذه المقاربة بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية وتحقيق نقلة نوعية في دورها من توزيع المساعدات إلى تقديم الخدمات والمساهمة في عملية دعم صمود المجموعات المتضررة وتعزيز آليات التكيف الإيجابي مع نتائج الأزمة.

على الرغم من أن الاعتماد على آلية الشراء من الخارج بكميات كبيرة هي عملية أسهل وأقل كلفةً نسبياً، إلا أن القيود المفروضة على التنقل بين المحافظات بسبب المخاطر الأمنية، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق قد عزز من أهمية الشراء من السوق المحلية. وقد أكّدت التجربة أن هذه الطريقة تلعب أيضاً دوراً حيوياً في التعافي الاقتصادي وتسهل العملية اللوجستية.

نظراً لطبيعة الأزمة المتغيرة من حيث الأوضاع الأمنية والآثار السلبية واحتياجات المتضررين والجهات الفاعلة والديناميات المحلية، فإن النهج المنفّذ على المستوى المناطقي قد أثبت فعاليته في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية، وتحديد الطريقة المثلى لتنفيذ المشاريع بأسلوب أكثر شمولية واستدامة بحيث يعزز حس الانتماء. وبينما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية (المعروفة سابقا باسم SHARP) التي حدّدت الأهداف الاستراتيجية ورسمت الخطوط الأساسية لعملية الاستجابة، فإن أهمية الاستجابة القائمة على المستوى المناطقي تكمن في تقديم حلول تتلاءم والاختلافات القائمة في المجتمعات المحلية والتي لا يمكن كشفها على مستوى الخطة الوطنية، إضافةً لضمان مشاركة الفئات المجتمعية المختلفة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. مما يساهم في إعادة بناء الحس المجتمعي في المناطق المتضررة وضمان الحصول على المعلومات والملاحظات من المتضررين أنفسهم.

سورية 2014 © UNDP

قصص عن المستفيدين

حلب: أمل والد في إنقاذ حياه طفلته

لـم يسـلم أحـد مـن الآثـار الوخيمـة للأزمـة، فالتدهـور السريـع للأوضـاع منـذ عـام 2011 انعكـس في تزايـد أعـداد السـكان الذيـن أجـبروا عـلى تـرك منازلهـم بسـبب الأوضـاع الأمنيـة والمعيشـية. وتعتـبر محافظـة حلـب الواقعـة في شـمال سـورية مـن أكـثر المحافظـات تـضرراً مـن الأزمـة، حيـث يتواجـد في المناطـق الـتي يصعـب الوصـول إليهـا أكـثر مـن 1,300,000 نسـمة مـن السـكان الفقـراء الذيـن يعيشـون في ظـروف صعبـة للغايـة، خاصـة في ظـل عـدم توفـر السـلع الأساسـية والأدويـة وتدهـور الرعايـة الصحيـة واسـتمرار العنـف.

محمـد أحـد سـكان حلـب الـذي لـم يعتقـد أبـدا أن الأزمـة سـتجبره عـلى تـرك منزلـه، لينتهـي بـه المطـاف مـع زوجتـه وأطفالـه السـتة في مركـزٍ للإيـواء في منطقـة أكـثر أمنـا نسـبياً في مدينـة حلـب.

عـاش محمـد سـنتين دون أن يجـد عمـلاً، فعانـت عائلتـه مـن الفقـر المدقـع، إذ لـم يجـدوا سريـراً أو غطـاءً يحميهـم مـن بـرد الشـتاء. "ابنـتي ذات الثـلاث سـنوات تعـاني مـن مـرض السرطـان، وتحتـاج للعـلاج بالأشـعة في دمشـق، وهـو مـا لـم أسـتطع توفيـره لهـا" قـال محمـد.

انضـم محمـد إلى مـشروع جمـع وترحيـل النفايـات الصلبـة الـذي ينفـذه برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي في حلـب منـذ سـنة، فأصبـح قـادراً مـن خـلال الدخـل الـذي يكسـبه مـن عملـه عـلى توفـير الاحتياجـات الأساسـية لأسرتـه ممـا سـاهم في تحسـن ظروفهـا المعيشـية بشـكل ملحـوظ.

يقـول محمـد: "كان مـن المسـتحيل بالنسـبة لي العثـور عـلى وظيفـة مناسـبة في هـذا الوضـع المـتردي، ولكـن بفضـل مـشروع النفايـات الصلبـة، أصبحـت قـادراً عـلى السـفر إلى المركـز الطـبي في دمشـق كي تسـتكمل ابنـتي جلسـات العـلاج الإشـعاعي، ممـا سـينقذ حياتهـا بمشـيئة اللـه" ثـم أضـاف " آمـل أن يسـتمر هـذا المـشروع؛ نحـن نقـدّر الفوائـد الـتي جنيناهـا منـه حـتى الآن فبيئتنـا غـدت أكـثر نظافـة مـن قبـل".

وفّـر مـشروع النفايـات الصلبـة في حلـب 2,945 فرصـة عمـل، وسـاهم في إزالـة 36,207 طـن مـن النفايـات الصلبـة، ممـا سـمح لـ 16 حـي بالتمتـع ببيئـة أفضـل وأكـثر صحـة.

«بفضل مشروع النظافة أصبحت قادراً على السفر إلى دمشق لمعالجة طفلتي وإنقاذ حياتها»

محمد، حلب

محمد، مشروع إزالة وترحيل النفايات الصلبة في حلب © UNDP

السّلمية: الرغبة في العيش بكرامة

يشهد ريف دمشق معارك ضارية، وقد أصاب الدمار معظم المناطق مما اضطر السكان للنزوح إلى مناطق أكثر أمناً. ماهر، واحد من هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم بلا مأوى بعد أن شاهد منزله الذي كان يعيش فيه مع زوجته وستة من أفراد أسرته يحترق نتيجةً لسقوط القذائف عليه، مما اضطره إلى الفرار واللجوء إلى منطقة السّلمية في ريف حماة.

يعاني ماهر وزوجته من الصمم والبكم منذ الطفولة، إلا أن إعاقتهما لم تمنعهما في الماضي من العيش بسعادة ، فدخله الذي كان يجنيه كعامل بناء كان كفيلاً بتلبية احتياجات أسرته. إلا أنه وبعد النزوح، عجز عن إيجاد عمل مما شكل تحدياً كبيراً.

"تركنا منزلنا دون أن نأخذ أي شيء معنا. كل شيء مكلفاً، لم أستطع أن أشتري الحليب لطفلي البالغ من العمر ستة أشهر أو أن أؤمّن وقود لتدفئة عائلتي خلال فصل الشتاء البارد. كان من المستحيل بالنسبة لي إيجاد عمل، كنت مخنوقاً "، قال ماهر مستخدماً لغة الإشارة.

تعتبر منطقة السّلمية تاريخياً من أهم المناطق المنتجة للدواجن في سوريا، حيث يقدّر متوسط إنتاج الدجاج بـ30% من إجمالي الإنتاج الوطني. تأثر قطاع تربية الدواجن بشدة جرّاء الأزمة مما أدى إلى خفض 50% من قدرته الإنتاجية نتيجة الإفلاس أو هروب رؤوس الأموال أو نزوح العمال وغيرها من التحديات التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع منظمة غير حكومية محلية بتنفيذ مشروع لإحياء مهنة إنتاج الدواجن، وتوفير فرص عمل للنازحين وأفراد المجتمعات المضيفة المتضررة مع التركيز على الفئات الهشة مثل النساء المعيلات، والأشخاص ذوي الإعاقة.

يُعد ماهر واحد من بين العديد من الأشخاص الذين استفادوا من هذا المشروع. فعمله لمدة ثماني ساعات في اليوم، مكنّه من شراء الاحتياجات الأساسية لعائلته.

ساهم مشروع الدواجن في توفير 179 فرصة عمل، مما كان له أثراً إيجابياً ملحوظاً في تحسين حياة النازحين والمجتمعات المضيفة في السّلمية.

يضيف ماهر والابتسامة تعلو وجهه "كنت أتضرّع إلى الله لأحصل على عمل، وبفضل هذا المشروع لن أُضطر إلى اقتراض المال بعد الآن".

ماهر، السّلمية © UNDP

« لم أستطع شراء الحليب لأبني ذي الستة أشهر أو وقود لأدفئ أطفالي خلال فصل الشتاء. يمكنني الآن تأمين احتياجاتنا بفضل الدّخل الذي أحصل عليه من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»

ماهر، السلمية

الحسكة: عودة الأمل

مريم، الحسكة © UNDP

يـزداد الفقـر في الحسـكة، ومـع هشاشـة أوضـاع السـكان هنـاك يسـتمر الوضـع الإنسـاني بالتدهـور. تسـتضيف هـذه المحافظـة أكـثر مـن 350,000 نازح مـن المحافظـات المجاورة إضافـة إلى النازحـين الذيـن غـادروا الحسـكة إلى أماكـن أخـرى خـلال فـترات الجفـاف ليعـودوا اليهـا فاريـن مـن العنـف. لذلـك تعتـبر الحسـكة حاليـاً موطنـاً لنصـف مليـون شـخص، منهـم 258,000 نـازح مـن المحافظـات المجـاورة وعـلى رأسـها ديـر الـزور والرقـة وحلـب.

كان برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائي السبّاق إلى تنفيذ مشـاريع لتشـجيع التعـافي المبكـر في محافظـة الحسـكة وذلـك بالشراكـة مـع منظمـات حكوميـة محليـة، كان أولهـا إنشـاء ورشـة خياطـة في مدينـة القامشـلي. سـاهمت هـذه الورشـة في توفـير 405 فرصـة عمـل للنسـاء المتـضررات، مـن بينهـم 23 امـرأة مـن ذوات الإعاقـة. يقـوم فريـق مـن المتطوعـين بإيصـال المـواد الأوليـة إليهـن ومـن ثـم تسـليم المنتجـات المنتهيـة لورشـة الخياطـة. نجحـت الورشـة بإنتـاج حـوالي 31,000 قطعـة مـن الملابـس، جـرى توزيعهـا عـلى الفقـراء مـن السـكان المحليـين.

مريـم، وهـي سـيدة مـن ديـر الـزور تبلـغ مـن العمـر 23 عاماً، هـي إحـدى المسـتفيدات مـن هـذا المـشروع. حيـث تمكنـت مـن العمـل، رغـم إعاقتهـا، بعـد أن تلقـت التدريـب عـلى يـد اختصـاصي في الخياطـة. وهـي الآن تعمـل وتسـاهم في سلسـلة الإنتـاج مـن المـنزل.

«أخيراً، أصبحت شخصاً منتجاً وأجني مالاً»

مريم، الحسكة

«لطالما شعرت بأني عبء على عائلتي الفقيرة»

مريم، الحسكة

تقـول مريـم: "عندمـا زارني فريـق مـن المتطوعـين مـن مـشروع الخياطـة، لـم أسـتطع تصـور فكـرة أنـه بإمـكاني أن أصبـح شـخصاً منتجـاً" وأضافـت "لقـد قلـت لهـم، كمـا تـرون أنـا غـير قـادرة عـلى المـشي".

بعـد فـترة قصـيرة، اسـتلمت مريـم كـرسي متحـرك مـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، وهـذا مـا سـمح لهـا بالخـروج مـن المـنزل وأعطاهـا الفرصـة للانضمـام إلى العامـلات في ورشـة الخياطـة. حيـث قالـت "لقـد أصبـح لـدي الآن أيضـاً حيـاة اجتماعيـة أفضـل".

وتقـول مريـم: "عشـت حيـاتي كلهـا بـلا أمـل، لقـد شـعرت دائمـا بأنـني عـبء عـلى عائلـتي الفقـيرة، وكنـت أتـردد في طلـب مـا أحتاجـه. مـع عمـلي هـذا، أصبحـت أكـثر ثقـة بنفـسي وأسـتطيع أخـيراً مسـاعدة أسرتي، وخصوصـاً في ظـل هـذه الظـروف الصعبـة"، وأضافـت بسـعادة " الجميـع ينظـر إلى بشـكلٍ مختلـفٍ الآن، بمـا في ذلـك أسرتي، وأقربـائي. أنـا أخـيراً شـخص منتـج وأكسـب مـالاً".

أسسـت الورشـة عـام 2013 وهـي تنتـج سـلعاً ذات جـودة عاليـة ممـا شـجع وكالات الأمـم المتحـدة الأخـرى عـلى شراء منتجاتهـا. وفي الآونـة الأخـيرة، أصبحـت الورشـة مكتفيـة ذاتيـاً، وتـم توسـيع العمـل ليلـبّي طلـب السـوق المحليـة.

حمص: من اليأس إلى الطموح

شهدت محافظة حمص منذ بداية الأزمة معارك ضارية أسفرت عن أضرارٍ جسيمةٍ في المباني والبنى التحتية، وتدني في مستوى الخدمات الأساسية والاجتماعية. كما فقد العديد من السكان سبل عيشهم بسبب الدمار والنهب الذي طال معاملهم ومحلاتهم، وخاصة في مركز المدينة التجاري، الأمر الذي فاقم نسبة البطالة. يقدّر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في حمص بقرابة الـ 699,000 شخص من النازحين والمجتمعات المضيفة.

محمد، أحد السكان المتضررين الذين عانوا من خسائر فادحة بعد فترة وجيزة من اندلاع الأزمة، وقد اضطر أن يهرب مع عائلته من منزلهم الصغير في منطقة البياضة إلى مركز الإيواء في مدرسة هاشم الأتاسي، حيث توفي والده بنوبة قلبية. "كان والدي بائعاً متجولاً، وقد اعتدت مساعدته مالياً من خلال عملي في ورشة للنجارة وصنع الأثاث. بعد وفاته، وجدت نفسي وحيداً ومعيلاً لأسرة مكونة من أربعة أفراد دون عمل أو منزل يأوينا".

تراكمت الديون على محمد، حيث كان من المستحيل بالنسبة له العثور على وظيفة، وخاصة دون الحيازة على شهادة تعليمية. كان يعاني من الجوع والبرد وجميع أشكال البؤس. "كنت مجبراً على ترك المدرسة." قال محمد، مضيفاً: "كانت والدتي مريضة جداً، وأخوتي وأخواتي الصغار يعانون من ظروف معيشية سيئة في مركز الإيواء، حتى أنني فكرت في الانتحار، ولكن إلى من سأترك عائلتي؟ "

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع منظمة غير حكومية محلية بتنفيذ مشروع لإحياء صناعة الحلويات التقليدية في حمص، وتوفير فرص عمل للنازحين المتضررين وأفراد المجتمع المضيف بهدف توفير الدخل لهم وتقليص خطر لجوئهم إلى آليات سلبية للتكيّف مع أوضاعهم الصعبة.

كان محمد أحد المستفيدين الذين انضموا للمشروع منذ بدايته، وقد تمكن من خلال عمله من توفير الأدوية والاحتياجات الأساسية إلى عائلته. يقول محمد: "كنت يائساً جدا إلى أن وجدت هذا العمل الذي غيّر حياتي كلها. لقد رأيت غيري من العمال الذين يحملون ذات الهموم والمشاكل اليومية، ويعملون جاهدين من أجل البقاء"، ثم أضاف والابتسامة على وجهه: "لن أنسى أول أجر حصلت عليه، لقد أنقذني وعائلتي من حالة العوز والذل".

بعد أن عمل لفترة قصيرة في هذا المشروع، تمكن محمد من توفير جزء صغير من أجره والتحق مؤخراً بدورة تعليمية وهو ينوي العودة إلى المدرسة في الفصل الدراسي المقبل.

محمد، تصنيع الحلويات العربية، حمص © UNDP

امرأة تزيل الأعشاب الضارة من حقلها، الرقة © UNDP

عامل يقوم بلحم الجاروف في ورشة حدادة ، إدلب © UNDP

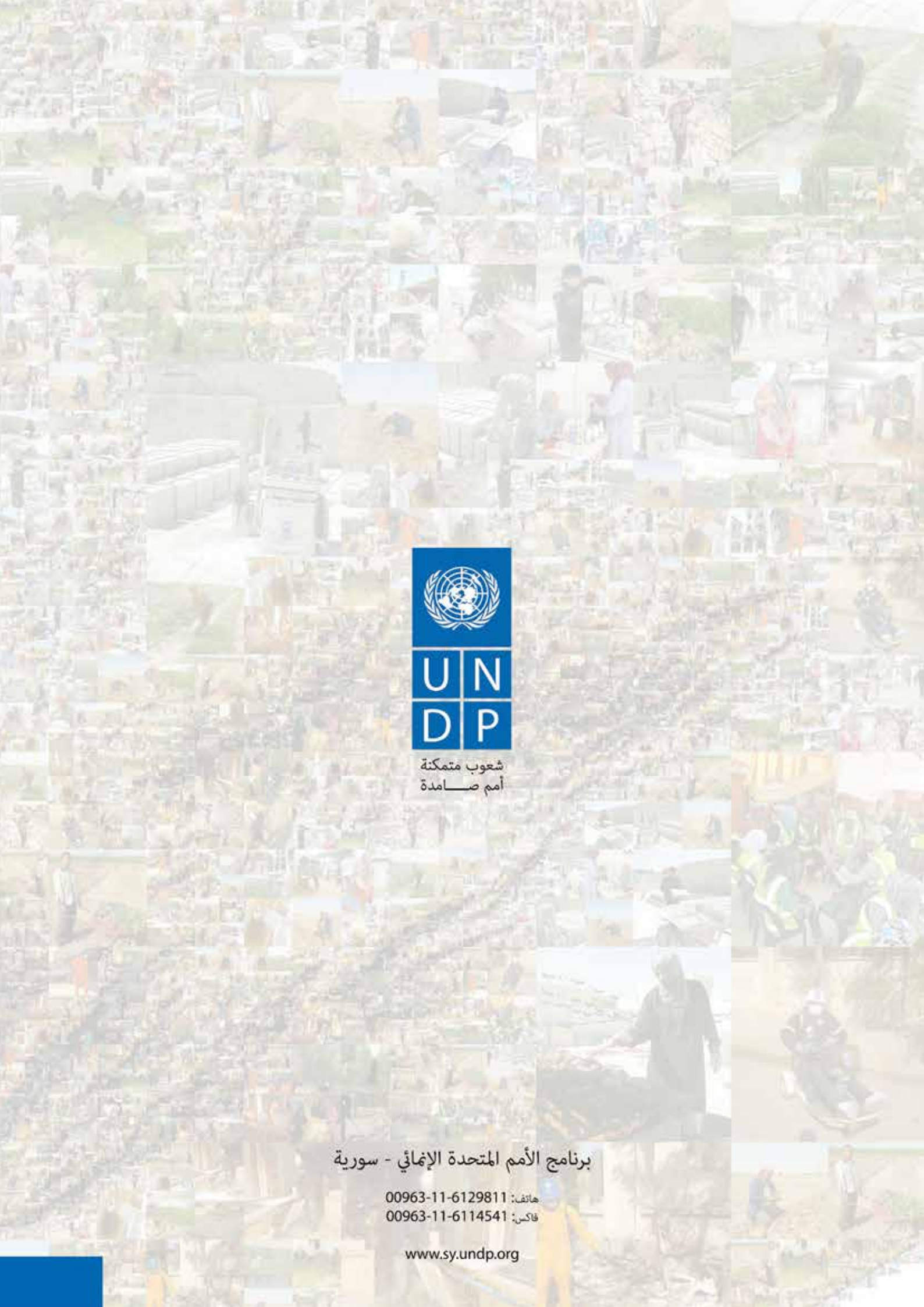

شعوب متمكنة
أمم صـــامدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - سورية

هاتف: 00963-11-6129811
فاكس: 00963-11-6114541

www.sy.undp.org